أثر العوامل الاقتصادية على سعر النفط الخام العالمي

اعداد

الباحثة / إسراء عبدالهادى مختار

باحثة دكتوراه بقسم الاقتصاد

بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

٢٠٢٢

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير العوامل الاقتصادية على سعر النفط الخام العالمي ومحاولة تخفيض مستويات التأثيرات السلبية على هذا السعر، وقد تبين معنوية تأثير العوامل الاقتصادية على سعر النفط الخام (خام برنت العالمي) إلا أن هناك قلة في ردة فعل التغير الممكن أن تحدث في أسعار النفط الخام أمام أي تغير يحدث في هذه العوامل الاقتصادية ، ويرجع ذلك أولاً وأخيراً لطبيعة سوق احتكار القلة القائمة فكرته على وجود شركة أو أكثر قليلا(قلة) من الشركات العاملة في صناعة النفط هي التي تقوم بدور القائد (Leader) الذى يرسم الحدود الدنيا والعليا لسقوف إنتاج النفط في العالم وبالتالي يمكنه التحكم شبه – إن لم يكن كل – في أسعار النفط الخام ، وتقدم هذه الدراسة مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تساعد على تقليل التأثير السلبى المحتمل للعوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر النفط الخام العالمي.

Abstract

This study aims to show the extent of the impact of the economic factors on the global price of crude oil and to try to reduce the levels of negative impacts on this price. Crude oil is significant affected by any change that occurs in these economic factors, but it is slowly reacted due to the nature of the oligopolistic market whose idea is based on the presence of a company or a little more (a few) of the companies operating in the oil industry ,that plays the role of the leader who sets the lower and upper limits for production ceilings of oil in the world ,and therefore can control almost - if not all - the prices of crude oil, and this study presents a set of proposals that would help to reduce the potential negative impacts of the economic factors affecting the global price of the crude oil.

أولاً: المقدمة

تعتبر الطاقة عصب التقدم والنهضة بمختلف دول العالم سواء المتقدم منها أو النامي. أنها تلعب دوراً في حياة الشعوب باعتبارها الوقود المحرك لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يتميز النفط الخام ذو طبيعة دولية، مما يجعله سلعة إستراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. إن أسعار الطاقة ومنها سعر النفط الخام يؤثر على تكاليف مختلف الأنشطة الاقتصادية بدرجة تؤدى إلى تغير مستوى منافسة هذه الانشطة مع مثيلاتها في الدول الأخرى.

ويلعب قطاع النفط دوراً حيوياً في الاقتصاد العربي وتشكل العائدات النفطية العمود الفقري لاقتصاديات أغلب الدول العربية، حيث تحظى المنطقة العربية بحوالي ٥٢٪ من الاحتياطي العالمي للنفط الخام وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠٢١، مما يفرض على الإنسانية زيادة الاهتمام والدراسة والاطلاع على كل ما يحيط بهذه السلعة الاستراتيجية من عوامل مؤثرة عليها.

لذلك تصدر موضوع النفط الخام مسرح الأحداث وسلطت عليه الأضواء نظراً لمساس أسعاره كل جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول العالم وتبعته سلسلة من الصراعات والحروب في محاولة السيطرة على زمام أسعار النفط الخام وتوزيع عوائده.

ولذلك فإن دراسة العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر النفط الخام العالمي يساعد في تحليل مسارات وأسباب تذبذب أسعار النفط الخام في السوق العالمية بهدف وضع السياسات الاقتصادية المناسبة التي من شأنها تقليل الاثار السلبية والاستفادة من الاثار الإيجابية.

ثانياً: المشكلة البحثية

تتبلور مشكلة أو ظاهرة البحث في بحث ودراسة مدى تأثير العوامل الاقتصادية على سعر النفط الخام العالمي، انطلاقا من أن تقلبات سعر النفط الخام (سواء كانت هذه التقلبات بالزيادة أو النقص) ستؤثر على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط أو الدول المستهلكة أو المستوردة لهذا النفط والتي منها جمهورية مصر العربية.

ثالثاً: الدراسات السابقة

الدراسات الاجنبية

1- Khan, Ahmed, Oil and Economy: Factors Influencing Crude Oil Prices and the Significance of these on the Global Economy (2013).

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام ومعرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين سعر النفط الخام والنمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨.

وقد استخدام المنهج الوصفي من خلال تتبع التطور التاريخي لسوق النفط العالمية خلال الفترة الزمنية المعنية واستخدم المنهج التحليلي من خلال تحليل بعض النماذج الاقتصادية للنمو الاقتصادي وأخيرا المنهج الاستقرائي من خلال قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط الخام تتأثر بعوامل عديدة مثل الاستهلاك، فإن أي زيادة عالمية في الطلب على البترول يمكن أن تدفع أسعار النفط للارتفاع . وهناك العوامل المتعلقة بالإمداد مثل الطاقة الإنتاجية للدول، الاستنزاف الطبيعي للموارد وتوافر احتياطيات النفط والمخزون الاحتياطي .وقد أتضح أن الإنتاج والعرض المقيد من قبل أعضاء أوبك من العوامل الحاسمة لتقلبات أسعار النفط، وأن النمو السريع للصناعات التحويلية في الصين والهند ودول آسيوية أخرى خلال سنوات الدراسة هو ما أدى إلى أكبر زيادة في أسعار النفط على الإطلاق.

2- Nikolaos Sariannidis1, Georgios Galyfianakis, Evagelos Drimbetas, The Effect of Financial and Macroeconomic Factors on the Oil Market, International Journal of Energy Economics and Policy,(2015).

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وتحليل آثار المؤشرات المالية الأساسية (الأسهم، السندات، أسعار الصرف) والسلع المتداولة على نطاق واسع (الذهب والقمح) على سوق النفط الخام وذلك على المدى القصير. اعتمدت الدراسة على استخدام البيانات اليومية للفترة من ١ يونيو ٢٠٠٤ حتى ٣٠ مايو ٢٠١٤. وقد توصلت الدراسة إلى أن أسواق القمح والسندات لها تأثير سلبي على سوق النفط، وأن تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي / الين يؤثر بشكل سلبي على سوق النفط وأن كلا من سوق الذهب وسوق الأوراق المالية يؤثران بشكل إيجابي على سوق النفط.

الدراسات العربية

١- العمري على،(٢٠٠٨)، "دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي"، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى محاولة فهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام ومعرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين سعر النفط الخام والنمو الاقتصادي الجزائري، تم استخدام المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي لسوق النفط العالمية والمنهج التحليلي من خلال تحليل بعض النماذج الاقتصادية للنمو الاقتصادي وأخيرا المنهج الاستقرائي من خلال قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار النفط الخام تؤثر بصفة مباشرة على الناتج الداخلي الحقيقي من الخام حيث إن العلاقة بينهم علاقة طردية.

٢- حمادي نعيمه، (٢٠٠٩)، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية" خلال الفترة ١٩٨٦- ٢٠٠٨، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى بيان تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية وكيفية العمل على تحقيق التنمية العربية الشاملة. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على سرد الوقائع التاريخية ومحاولة تفسيرها والمنهج التجريبي الذي يهدف إلى إعطاء تصور للعلاقة بين أسعار النفط وتقلباتها وتمويل التنمية في الدول العربية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أن الدول العربية النفطية أكثر تأثراً بتقلبات أسعار النفط لتوفير مصادر تمويل لتنميتها من الدول العربية غير النفطية التي تتأثر فقط بالمنح والمساعدات التي تقدمها لها الدول النفطية.

٣- حاج بن زيدان، (٢٠١٣)، " دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا(١)" ، دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر، المملكة العربية السعودية ومصر ١٩٧٠ – ٢٠١٠، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابى بكر بلقايد، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في دول العينة، وإبراز العلاقة بين أسعار البترول ومعدل النمو في الأجل الطويل لهذه الدول. تم انتهاج أسلوب وصفى تحليلي وقياسي

(١) دول المينا "MENA" Middle East and North Africa Countries.

لأثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي لدى دول المينا. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار البترول كان له أثراً إيجابياً وذو دلالة عند الدول المختارة في الدراسة، وإن تقلبات أسعار البترول العالمية تؤدى إلى انتعاش أو تذبذب معدلات النمو الاقتصادي في كافة الدول المنتجة، ولكن بنسب متفاوتة.

٤- طارق بن قسمي/الزهرة فرحاني، (٢٠١٥) ، " تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر" ، دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابى بكر بلقايد، الجزائر.

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣.تم تصميم نموذج قياسي يتضمن متغيرين، المتغير المستقل وهو أسعار النفط العالمية في السوق العالمية والمتغير التابع وهو النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلى الإجمالي وذلك خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٣، ثم إجراء اختبارات السكون والتكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة المدى بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وأن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات التي تتصف بخاصية التكامل المشترك هو نموذج تصحيح الخطأ.

٥- خالد فهمي فتحي الخطيب، (٢٠١٦)، " أثر التغيرات السعرية للطاقة البترولية على معدلات نمو الاقتصاد المصري"، (دراسة تحليلية للفترة من ١٩٧٣-٢٠١٣) ،رسالة دكتوراه، اكاديمية السادات للعلوم الإدارية، كلية الاقتصاد، القاهرة.

تهدف الدراسة إلى تخفيض مستويات التأثيرات السلبية لتغيرات أسعار الطاقة البترولية على معدلات نمو الاقتصاد المصري. تم استخدام المنهج الاستقرائي الذي شمل الدراسة الوصفية لموضوع البحث، المنهج الاستنباطي الذى شمل على استنتاج العلاقات وتحليل البيانات، بالإضافة للأسلوب القياسي والذى شمل على تصميم نموذج قياسي لقياس ظاهرة البحث. توصلت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي للتدهور المستمر في الاقتصاد المصري لا يكمن فى قلة موارد مصر الاقتصادية وإنما في سوء الإدارة الاقتصادية لهذه الموارد، وأن هناك علاقة معنوية وثيقة بين معدلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية المنتجة للبترول ومن بينها مصر ومستويات أسعار النفط الخام.

رابعاً: أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من كون أن موضوع تقلبات سعر النفط الخام ذو طابع عالمي وأن أسعار الطاقة عموماً والنفط الخام خاصة لهما الأثر الأكبر على الأنشطة الاقتصادية للعديد من الدول– منتجة للطاقة أو مستهلكة – ومنها جمهورية مصر العربية بشكل خاص، وبناءا على ذلك تعود أهمية الدراسة في محاولة البحث وإبراز العلاقة بين العوامل الاقتصادية وسعر النفط الخام العالمي والتي تؤدي إلى مضار اقتصادية واجتماعية على النطاقين العالمي والمحلى.

خامساً: أهداف البحث

لذلك تهدف هذه الدراسة محاولة تخفيض مستويات التأثيرات السلبية للعوامل الاقتصادية على سعر النفط الخام ، والسعي لإبراز إن تقلبات سعر النفط الخام ، سواء أكانت في أتجاه تصاعدي أو تنازلي ، لها عواقب سلبية عالمياً تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمستهلكين والمنتجين للبترول معاً ، مما يحتم دراسة وتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر النفط الخام لإيجاد آلية تحقق اعتدال الأسعار وتأمين الإمدادات البترولية لفائدة التنمية الاقتصادية لكافة الأطراف مما يؤدي الى ازدهار الاقتصاد العالمي ورفاهية الإنسانية.

سادساً: فرضية البحث

تقوم الدراسة على اختبار الفرض التالي: –

" أن سوق النفط الخام العالمي كان وما زال وسيظل سوق احتكار قلة".

سابعاً: منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الدراسة على ما يلي: –

المنهج الوصفي وذلك من خلال الاعتماد على عملية المسح المكتبي للدراسات والأبحاث في العديد من المراجع وذلك في عرض الإطار النظري للعوامل الاقتصادية وآثارها على سعر خام برنت العالمي.

تقسيم البحث

أولاً: التعريف بالنفط الخام وأهميته وخصائصه

ثانياً: التوصيف النظري لأسعار النفط الخام

ثالثاً: تاريخ تطور سعر النفط الخام

رابعاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على أسعار النفط الخام

خامساً: تنظير علم الاقتصاد لأسواق النفط الخام

سادساً: النتائج والتوصيات

أولا: التعريف بالنفط الخام وأهميته وخصائصه

يتكون النفط الخام من خليط من المواد الهيدروكربونية وهي التي تكون المنتجات البترولية، ويمكن عن طريق عمليات التقطير والتصنيع الحصول على عدد كبير من المنتجات البترولية التي تتراوح في كثافتها من الغازات إلى السوائل إلى المواد الصلبة (كلما ازداد عدد ذرات الكربون كلما ازدادت الكثافة). من هنا نجد أن النفط الخام يختلف من موقع لآخر من حيث: –

أ. الوزن النوعي ([٢])(Specific gravity) للنفط الخام ومعرفة كثافة النفط الخام مهمة جداً للتعرف على نوعية المنتجات البترولية الممكن استخراجها منه.

ب. درجة API ([٣]) وهى أكثر نظم القياس استخداما لتقييم جودة الزيت الخام التي استنبطها معهد البترول الأمريكي (API) American Petroleum Insitute حيث يتم قياس هذه الدرجة لأى نفط إذا عرف

([٢]) **Specific Gravity** وهي تعبر عن النسبة بين كثافة المنتج وكثافة الماء بنفس وحدات القياس وعند نفس درجة الحرارة (٦٠ فْ) ،وكلما زاد عدد ذرات الكربون للمنتج زاد رقم الوزن النوعي له وازدادت لزوجته أما عند انخفاض عدد ذرات الكربون يقل الوزن النوعي وتنخفض اللزوجة .

([٣]) درجة **API** وهو مقياس وضعه معهد البترول الأمريكي لتقييم درجة جودة الزيت الخام وهو ما يساعد فى عملية السعير.

وتقاس هذه الدرجة بالمعادلة التالية :-

API =(141.5 / Specific gravity)- 131.5

وزنه النوعي والذى يتناسب عكسياً مع هذه الدرجة ، ويتراوح متوسط درجة API ما بين ١٠ –٥٠ ، وكلما ارتفعت درجة API يعنى ذلك أن النفط خفيف وبالتالي تكون قيمته التجارية مرتفعة.

ج. نسبة العناصر غير الهيدروكربونية مثل الكبريت والنتروجين والأكسيجين.

وقد تم تصنيف النفط الخام إلى نفط حلو Sweet Crude Oil والتي تكون نسبة الكبريت فيه منخفضة، ونفط حمضي أو مر Sour Crude Oil حيث تكون نسبة الكبريت فيه عالية، وترتفع جودة النفط كلما انخفضت نسبة الكبريت فيه، إذ إن احتواء الخام على عنصر الكبريت بنسبة عالية يتطلب معاملات ومعالجات كيميائية خاصة في مصافي التكرير وفى العادة تتراوح نسبة الكبريت تقريباً ما بين صفر إلى ٦٪.

د. نسبة الشوائب العالقة مثل المياه والأملاح والمركبات المعدنية، بحيث تقل جودة النفط الخام كلما زادت نسبة هذه العناصر أو الشوائب، وتنقية النفط منها يزيد من تكلفة الإنتاج.

هـ. درجة الانسكاب (Pour point) وهي أقل درجة حرارة ينسكب فيها النفط الخام حيث توضح مدى احتواء النفط الخام على المواد البارافينيه (الشموع) التي قد تتطلب إزالتها Dewaxing Process وبالتالي زيادة تكلفة عمليات التكرير والتصنيع.

ونتيجة لاختلاف الزيوت الخام تختلف قيمتها الاقتصادية تبعاً لذلك، وللوزن النوعي أثر أكبر على القيمة الاقتصادية للنفط، إذ أنه كلما قل الوزن النوعي كلما زادت كمية المنتجات البترولية الخفيفة ذات القيمة المرتفعة مثل وقود الطائرات والبنزين، وكلما ازداد الوزن النوعي كلما زادت كمية المنتجات البترولية الثقيلة مثل المازوت والبيتومين، وتؤدى الفروقات النوعية إلى فروقات في الأسعار ويساعد نظام الفروقات الحالي على زيادة القدرة التنافسية بين الدول.

أهمية النفط الخام

وتكمن أهمية النفط الاقتصادية في اعتماد كل دول العالم على النفط كالمصدر الأساسي في توليد الطاقة، ولكن بنسب مختلفة من دولة إلى أخرى، بجانب أنه كان العنصر الأساسي في إنشاء صناعة البتروكيماويات (حيث إنها كانت تعتمد في بدايتها على تكسير منتج النافتا) بالإضافة إلى الاستخدامات الأخرى في حركة النقل والمواصلات بكافة أنواعها.

خصائص النفط الخام

١. ان الطلب على النفط الخام يعتبر طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات البترولية.
٢. تزايدت أهمية النفط للنشاط الاقتصادي بحيث نجد أن علاقة استخدام النفط بالتنمية الاقتصادية علاقة طردية وثيقة. ونتيجة لهذه الأهمية فإن مرونة الطلب على البترول منخفضة (وإن كانت تزداد بزيادة استخدام البدائل إلا أن وجود العديد من المشتقات التي لا يوجد لها حالياً أي بدائل يجعل المرونة لا تزال منخفضة).
٣. يعتبر النفط مورداً ناضبا حيث يوجد في الأرض بكميات محددة تقل بزيادة الاستخدام.
٤. يتميز النفط بطبيعته الدولية مما يجعله مادة إستراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
٥. ان إنتاج النفط يعتبر مكثفاً لرأس المال والتكنولوجيا، وارتفاع التكاليف الرأسمالية بينما التكاليف التشغيلية منخفضة نسبياً.
٦. الطبيعة التكاملية رأسياً وأفقياً في مجال إنتاج النفط. رأسياً حيث تعتمد كل مرحلة من مراحل الإنتاج على سابقتها (كشف – استخراج– نقل– تكرير ٠٠٠٠الخ). وبالتالي فان حجم الاستثمار في مرحلة ما يعتمد على الاستثمار في المرحلة السابقة عليها. وأفقياً لأن إنتاج النفط يعتمد على التطورات التي تحدث في إنتاج بدائل النفط.

ثانيا: التوصيف النظري لأسعار النفط الخام

مفهوم أسعار النفط الخام ([٤]): يشير سعر النفط الخام إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من ٤٢ جالون معبراً عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار)، أن حركة الأسعار في السوق النفطية يمكن ان تعرض تحت المفاهيم الآتية: –

أ– **السعر المعلن:** وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوباً بالدولار الأمريكي، وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام ١٨٨٠ عندما اعلنت شركة ستاندرد أويل نيو جرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل

([٤]) بيداء رزاق حسين، أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة من ٢٠٠٣–٢٠١٦، جامعة البصرة، العراق،٢٠١٧.

الولايات المتحدة وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن.

ب- **السعر المتحقق:** وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحاً منه خصومات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشكلات الناجمة عن طبيعة بعض القيود التي يمكن ادراجها بما يلي: -

١. **خصومات الموقع الجغرافي:** وتعطي للنفوط التي لا تتمتع دولها أو منتجيها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق النفطية العالمية.

٢. **خصومات المحتوى الكبريتي:** ويعطى مقابل النفط الخام ذات المحتوى الكبريتي المرتفع ومستوى الشوائب العالي.

٣. **خصومات درجة الكثافة:** وتعطي لمشتري النفط الثقيل نسبة عالية ولمشتري النفط الخفيف نسبة أقل.

٤. **السعر الضريبي:** وهو يمثل تكلفة البرميل النفطي المستخرج زائداً الضرائب التي تضاف إلى تلك التكلفة ويسمى هذا السعر بسعر التكلفة الضريبية.

ج- **سعر الاشارة:** ويمكن ان يؤخذ باتجاهين هما:

١. ان سعر الاشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الاشارة النفطية الوسط بين السعرين (المعلن والمتحقق)، ويمكن التوصل إلى سعر الاشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة.

٢. يعني سعر الاشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشراً أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نقطة الاشارة.

ونفوط الاشارة عديدة منها: النفط العربي الخفيف، نفط الأوبك، نفط غرب تكساس ، نفط برنت ، وهناك أيضا مجموعة من الأسعار التي ظهرت في المدة اللاحقة وهي:-

السعر الفوري: ويعني ثمن البرميل النفطي معبراً عنه بوحدة نقدية واحدة في الاسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام.

السعر الإسمي: ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبراً عنه بالدولار.

السعر الحقيقي: وهو يمثل القيمة الحقيقية للسعر الإسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الإسمي للبرميل.

الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل: وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في مدة مستقبلية محددة.

سعر البرميل الورقي: وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيراً من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية.

السعر الإرجاعي: ويعني سعر برميل النفط محدداً في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل أوبك (البرميل المركب).

ثالثاً: تاريخ تطور سعر النفط الخام

تأرجحت أسعار النفط عبر التاريخ النفطي الذي يمتد لأكثر من ١٤٠ عاماً فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال المدة من عام ١٩٤٨ وحتى نهاية الستينات بين ٥٠, ٢ عام ١٩٤٨ إلى نحو٣ دولارات عام ١٩٥٧ واستقرت عند هذا السعر تقريباً حتى عام ١٩٧٠ ، بعد ذلك قررت الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) أن ترفع السعر العالمي للنفط لزيادة دخولها ، وقامت هذه الدول بإنجاز هذا الهدف بالتخفيض الجماعي لكميات النفط التي تضخها ، لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام ١٩٧٠ ، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين المعروض من النفط في الاسواق العالمية والمطلوب من قبل مستهلكيه ، ساعدت الاقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية ، وقد أدت هذه التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلاً من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى .

وفي عام ١٩٧٤ انعقد مؤتمر الكويت واجتمعت اقطار الخليج الستة الاعضاء في الاوبك واصدرت قرارها بزيادة أسعار النفط الخام وبذلك أنهى التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام لأقطار الاوبك ، فضلاً عن قرار آخر تضمن قطع امدادات النفط العربي كليا" عن بعض الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية ، هولندا ، البرتغال) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية ، وفي عام ١٩٧٧ عقد مؤتمر ستوكهولم تضمن زيادة في سعر برميل النفط الخام إلى١٢,٦ دولار للبرميل ، وتوالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة الانتصار في حرب اكتوبر١٩٧٣ ، وارتفع سعر النفط الخام عام ١٩٧٩ إلى ٢٩ دولار للبرميل وفي عام ١٩٨٠ وصل إلى ٣٦ دولار للبرميل, وفي عام ١٩٨٠ أفضت الحرب العراقية الايرانية إلى زيادة أسعار النفط الخام وصلت إلى أكثر من ٣٧

دولاراً للبرميل عام ١٩٨١, بعد ذلك انخفضت اسعار النفط عام ١٩٨٣ وحاولت الاوبك وضع حصص انتاج منخفضة الى مستوى تستقر عنده الاسعار ، لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب أن معظم اعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات اعلى من حصصهم ، بيد أن الاسعار انهارت في منتصف عام ١٩٨٦ إلى اقل من ١٠ دولارات للبرميل مما دفع الاوبك إلى الاتفاق على هدف سعر ١٨ دولارا" للبرميل غير أن الاسعار استمرت ضعيفة، بعد ذلك ارتفعت الأسعار في عام ١٩٩٥ بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت ، بعدها دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام ١٩٩٤ إذ وصلت إلى ادنى مستوى لها منذ عام ١٩٧٣ ، نجحت الاوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام ١٩٩٦ إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلاً حيث انهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ نتيجة تجاهل تأثير الازمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخفضت انتاجها بمقدار ٣ ملايين برميل عام ١٩٩٩ لتصعد الأسعار إلى ٢٥ دولار للبرميل ، ساعدت المشكلات الفنية عام ٢٠٠٠ في صعود أسعار النفط إلى مستوى ٣٠ دولاراً ، وغذت الاضطرابات والمشكلات الفنية مسار النفط الصاعد ابتدأ من عام ٢٠٠١ التي شهدت ارتفاعاً مطرداً في أسعار النفط نتيجة تحسين الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا وخروج الاتحاد السوفيتي من أزمتها ، إذ بلغ سعر النفط ٥٠ دولار عام ٢٠٠٤ ،وفي عام ٢٠٠٥ قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى ٧٨ دولار للبرميل ، إذ ادى ضعف الدولار الأمريكي والنمو السريع للاقتصادات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناهضة في نيجيريا وفنزويلا خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست ٩٠ دولار للبرميل الخام .

ومع بداية ملامح الازمة المالية عام ٢٠٠٧ لتشتد في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨(٥) بدأ معها انخفاض أسعار النفط إلى ٩١,٦٨ دولارا"/ برميل بعد أن كان٩٧,٣٧ دولارا"/ برميل في عام ٢٠٠٨، وبعد التعافي من الازمة المالية ارتفعت أسعار النفط إلى ٧٩,٦١ دولاراً/ برميل عام ٢٠١٠ (٦)،ثم شهد ارتفاعاً حاداً بدء من ١١١,٣٦ دولاراً/ برميل عام ٢٠١١ ليصل إلى١١١,٦٠ دولاراً / برميل عام ٢٠١٢، بعد ذلك أنخفض

(5) Hamilton, J. D. (2009). Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-08. Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, vol. 40, No.1 (Spring).

(6)Hamilton, J. D. (2011). Historical oil shocks. National Bureau of Economic Research, (No. w16790).

إلى مستوى ٤٣,٧٦ دولاراً / برميل عام ٢٠١٦، ومن العوامل الرئيسة التي ادت إلى تهاوي أسعار النفط للمده (٢٠١٤-٢٠١٦) ([٧]) ما يأتي: -

١. تعد وفرة الامدادات العالمية من أبرز الاسباب التي ادت إلى انخفاض أسعار النفط، وخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية (النفط الصخري) في الولايات المتحدة الأمريكية ([٨]) وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي انتاجها النفطي.
٢. ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام والطلب الصيني بشكل خاص، إذ اتخذت الحكومة الصينية توجهاً جديداً نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير([٩]).
٣. ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسة الأمر الذي خفض من أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم.

بعد ذلك ارتفع سعر النفط ليصل إلى ٥٤,١٩ دولاراً / برميل عام ٢٠١٧ وليستمر الاتجاه الصعودى ليصل إلى مستوى ٧١,٣١ دولاراً / برميل عام ٢٠١٨ ليعود إلى الانخفاض إلى مستوى ٦٤,٢١ دولاراً / برميل عام ٢٠١٩، وقد انخفض ليصل إلى ٤١,٨٤ دولاراً / برميل عام ٢٠٢٠ بسبب ظهور جائحة كورونا وتطبيق إجراءات الغلق التي تم اتخاذها على المستوى العالمي لكثير من الدول لمواجهة الجائحة، وبعد التعافي من أزمة كورونا ارتفعت أسعار النفط إلى مستوى ٧٠,٩١ دولاراً/ برميل عام ٢٠٢١، إلا أن حدث قفزة في السعر عام ٢٠٢٢ ليصل سعر النفط الخام إلى حوالى١٠١ دولاراً/ برميل بسبب الحرب الروسية الأوكرانية والمخاوف من نقص الامدادات الروسية (ثاني أكبر منتج عالمي للنفط الخام) .

([7]) Rogoff, K. (2016). What's behind the drop in oil prices? World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2016/03/what-s-behind-the-drop-in-oil-prices/ .
([8]) Álvarez, I. A., & Di Nino, V. (2017). The oil market in the age of shale oil. ECB Economic Bulletin, Issue 8 / 2017 – Articles.
([9]) Kilian, L. Oil Price Shocks: Causes and Consequences. Research paper, University of Michigan, Department of Economics,2014.

رابعاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على أسعار النفط الخام

تتمثل العناصر المؤثرة في تسعير النفط الخام فيما يلي([١٠]): –

(أ) جانب العرض

وهي عبارة عن إجمالي الكميات المعروضة من قبل المنتجين والتي تتأثر بحجم الاستثمارات في مجال النفط بالإضافة إلى سياسات الدول المنتجة والاحتياطي العالمي من النفط (١١).

يتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل المتفاوتة من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر، ومن هذه العوامل: –

١. تتميز صناعة النفط بتكاملها الرأسي والأفقي بحيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط أو بدائله.
٢. تتفاوت أهداف وسياسات المنتجين بصورة كبيرة حيث يتكتل معظم المنتجين الرئيسيين في منظمة الأوبك التي لها أهداف وسياسات تختلف عن أهداف وسياسات المنتجين خارج الأوبك، كما تتباين مصالح وآراء المنتجين داخل الأوبك نفسها. وهذا التباين يجعل من الاتفاق على سعر واحد أمراً مستحيلاً.
٣. تخضع أسواق معظم عناصر الإنتاج اللازمة لصناعة النفط لاعتبارات احتكارية وشبه احتكارية، تحاول بدورها التأثير في تسعير النفط بصورة تخدم مصالحها.
٤. تخضع التكنولوجيا السائدة في معظم مراحل إنتاج النفط للسرية المطلقة والمقصورة على عدد محدود من الشركات والدول التي تتدخل بشكل أو بآخر في تسعير النفط.
٥. تتفاوت تكاليف الإنتاج في معظم مراحل إنتاج النفط من دولة إلى أخرى، كما تحاول كل دولة الاحتفاظ بأرقام تكاليف الإنتاج بسرية مطلقة.
٦. تتميز مرونة عرض النفط بالانخفاض مما يجعل السياسات المتعلقة بالتسعير تختلف كلية باختلاف اتجاه الأسعار.

([١٠]) عبد المطلب عبد الحميد(دكتور)، إقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية ،٢٠١٥ .

([١١]) وحيد خير الدين، أهمية الثروة البترولية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمج خضر بسكرة، الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص ٩٠ .

٧. تتفاوت الأنواع المنتجة من النفط بصورة كبيرة وفقاً للكثافة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت مما يجعل تسعير النفط متفاوتاً بصورة كبيرة وفقا للتكنولوجيا المرتبطة باستخدام هذه الأنواع.

٨. تتفاوت احتياطيات الدول المنتجة من النفط ما يجعل سياسات وأهداف هذه الدول متفاوتة ومتباينة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، حيث إن كبر حجم الاحتياطيات يستلزم سياسات مناسبة لتعظيم المنافع على مدى أطول.

(ب) جانب الطلب

يرتبط الطلب على النفط بمعدل نمو وحجم النشاط الاقتصادي العالمي، فضلا على الزيادة السكانية مما يشكل ضغطاً على سعر النفط حيث تتجه أسعار النفط إلى الارتفاع ما لم يستطع العرض تلبية تلك الزيادة في الطلب (١٢).

يتأثر طلب النفط بمجموعة من العوامل التي تحدد دوره في التأثير على أسعار النفط والتي يمكن عرض أهمها فيما يلي: -

١- أن الطلب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات.

٢- أن مرونة الطلب على النفط تعتمد على مرونة الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، التي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل، وبصورة عامة فإن مرونة الطلب منخفضة، ويتوقع لها أن تستمر منخفضة حتى تخف حدة تحيز التكنولوجيا للنفط، وبالتالي إيجاد بدائل لمنتجات ومشتقات النفط.

٣- أن تطور التكنولوجيا المتعلقة بالسلع والخدمات المكملة للنفط تتميز بالسرعة النسبية، مقارنة بتكنولوجيا البدائل، وكذلك يؤدى ارتفاع درجة كفاءة الاستخدام في العديد من السلع المعتمدة على النفط، إلى تغير حجم الطلب على النفط.

٤- تتفاوت درجة النمو وحجم برامج التنمية في الدول المستهلكة للنفط مما يؤدى إلى تفاوت الطلب على النفط.

---

(١٢) صالح تومى و رضوان جمعة ، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة(١٩٧٠-٢٠١٨) ، مجلة الباحث ،٢٠١٧ ، ص ٦١.

٥- تزايد فعالية سياسات ترشيد استهلاك النفط وقوانين حفظ الطاقة بصورة تؤدى إلى تغير حجم الطلب على النفط.

٦- تزايد درجة تحكم الدول المستهلكة والشركات النفطية في الطلب، عن طريق تحديد أسعار المنتجات النهائية، وعن طريق فرض الضرائب ونسب الأرباح المرتفعة.

فمن المعروف أن استقرار السوق العالمية للنفط يعتمد على عوامل أساسية أهمها التفاعل بين العرض والطلب والموازنة بينهما بالسحب أو بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط ومن شأن الاختلال الذي يلحق بواحد أو اكثر من تلك العوامل أن تنعكس أثاره في ارتفاع السعر أو انخفاضه.

(ج)طبيعة السوق

تختلف الأراء حول طبيعة سوق النفط بصورة كبيرة، حيث يعتقد باتجاه أسعار النفط للتساوي مع النفقة الحدية لإنتاج النفط على المدى الطويل لنموذج المنافسة الكاملة، ولكن واقع الأمور يؤكد عدم تطابق شروط المنافسة الكاملة على صناعة النفط لمحدودية عدد المنتجين وعدم توافر المعلومات الكاملة حول صناعة النفط بمختلف مراحلها، ولوجود عدة بدائل لبعض منتجات ومشتقات النفط ولوجود العديد من القيود على دخول الصناعة أو الخروج منها. ويعتقد البعض بخضوع تسعير النفط لعناصر احتكارية بحتة، إذا تتمتع الأوبك بمركز احتكاري يمكنها من تحديد الأسعار وحجم الإنتاج بحرية مطلقة وبصورة تحقق لأعضائها أعلى قدر ممكن من العوائد وهذا الاعتقاد يخالفه البعض بحجة اختلاف الظروف الاقتصادية والمصالح السياسية للأعضاء، مما يؤدى إلى تضارب الآراء حول سياسات الإنتاج ولتسعير، كما حدث عبر السنوات الماضية. أما الآراء الأقرب للحقيقة فتقول بخضوع سوق النفط لمنافسة القلة، ولكن يرى البعض أن تعدد نظريات منافسة القلة يجعل الاتفاق على سياسات الإنتاج والتسعير أمراً صعباً.

(د) الاتفاقيات الدولية

يرتبط تسعير النفط بسياسات الدول المختلفة والمتعلقة بالسلع والموارد الأخرى، وبالسياسات المالية والنقدية وحجم التبادل التجاري، ومدى العجز أو الفائض في موازين التجارة، ومعدلات التضخم وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وسياسات الطاقة وتطوير بدائلها المختلفة.

لقد أدت الشركات النفطية العالمية ومنذ اكتشاف النفط العربي دوراً هاماً في تحديد السياسة النفطية وحاولت كثيراً أن تربط النفط بمصالح دولها حيث اعتبرت مناطق إنتاج البترول في العالم أجمع ملك لها لخدمة مصالحها، وقامت بتأمين خطوط النقل من مناطق الإنتاج للمصافي المملوكة لها واعتبرت ذلك مسؤوليتها الكبرى وهو من أدى إلى أن يصبح النفط عاملاً يتأثر بالعلاقات الدولية.

لذلك لا تبتعد السياسة النفطية بمحوريها الأسعار والإنتاج عن السياسة الدولية وبما يجرى في الساحة العالمية من علاقات بين الدول، ونتيجة لتداخل العلاقات الدولية وتعارضها في كثير من الأحيان، تم استعمال سلاح النفط كورقة ضغط في المحافل الدولية، بالإضافة إلى أن بعض الدول تقوم بالتأثير على تسعير النفط من خلال زيادة أو خفض إنتاجها النفطي.

إن معظم الحروب الكبرى التي اجتاحت العالم بدءا من الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية ومعظم الحروب بمنطقة الشرق الاوسط كانت بغرض السيطرة على مناطق الإنتاج الرئيسية للنفط في العالم.

فقد أصبح النفط دعامة النصر الأساسية في الحرب الحديثة فقد أرغمت ألمانيا على طلب الهدنة في الحرب العالمية الأولى لعدم كفاية المواد البترولية لديها وكانت أهميته في نظر الساسة والعسكريين تتفوق على غيره من المواد الإستراتيجية اللازمة في الحرب إذ كانت كل قطرة من البترول تساوى في نظرهم قطرة من الدماء([١٣]).

وتزايدت أهميته في الحرب العالمية الثانية حتى عبر الرئيس الأمريكي إيزنهاور " امنحونى كفاية من البترول قبل أن تمنحوني كفايتي من الطائرات والمدرعات وأنا أضمن لكم النصر على العدو" لذلك كان البترول حجر الأساس في السياسة الأوروبية والأمريكية وما من مشكلة سياسية أو اقتصادية ظهرت في العالم العربي إلا وكانت بسبب الرغبة في استغلاله والإفادة منه.

وقد أستخدم البترول كسلاح مؤثر أثناء وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ للتأثير على الدول الأوروبية للوقوف بجانب الحق العربي، وتم الاتفاق سراً بين القيادة السياسية المصرية والقيادة السياسية السعودية والتي كانت على علم بمجريات الأمور استعدادا لتنفيذ حرب أكتوبر والتي قامت بتقليل

([١٣]) وسام حميد محمود زويد العيساوي، دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٤٨-١٩٧٣م)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة،٢٠١٢.

مستوى الإنتاج النفطي لمنظمة الأوبك بشكل واضح وتأخير الإمدادات للدول الأوروبية وهو ما مكن الدول العربية المنتجة للبترول – إلى حد ما– من فرض إرادتها على الشركات النفطية العالمية العاملة بأراضيها.

لذلك فإن سعر النفط لابد وأن يراعى مصالح الدول المنتجة، الدول المستهلكة، والشركات النفطية الدولية، كما أنه لابد وأن يعمل على زيادة فعالية علاقة الدول المنتجة مع بعضها البعض وعلاقاتها مع الدول المستهلكة سواء كانت نامية أو متقدمة.

(هـ) الدول المنتجة

حيث إن النفط مورد ناضب فلابد للسعر أن يعكس هذه الحقيقة، ورغبة الدول المنتجة في الحفاظ على ثرواتها ومراعاة مصالح الأجيال القادمة، بحيث تصبح احتياطيات النفط متساوية القيمة عند استخراجها عبر السنوات، وأن تكون هذه القيمة مثلى من منطلق اقتصادي، كما يجب أن يضمن السعر السائد إمكانية الدول لتنويع مصادر دخلها وتحقيق مستوى مقبول من النمو.

تختلف الدول المنتجة في كثير من السمات والخصائص مثل حجم الاحتياطيات النفطية، مستوى النمو الاقتصادي، عدد السكان، العلاقة الاقتصادية مع دول العالم، الطاقة الإنتاجية، تكاليف الإنتاج، نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة وغير ذلك، وهذا الاختلاف الواضح بين الدول المنتجة ينعكس على الأسعار، فالسعر المناسب لدولة قد لا يكون مناسب لدولة أخرى، فالدول المنتجة ذات الاحتياطيات الكبيرة تفضل أسعاراً مستقرة عند مستوى لا يقل عن المستوى الذى يضمن إيرادات كافية لتمويل التنمية ولا يزيد إلى مستوى يسمح بدخول بدائل منافسة تقلل من الجدوى الاقتصادية للنفط على المدى الطويل، أما الدول المنتجة ذات الاحتياطيات الصغيرة فتفضل الحصول على أعلى سعر ممكن. تختلف علاقة الدول المنتجة مع الدول المستهلكة النامية عن الدول المستهلكة المتقدمة، فبالنسبة لعلاقتها مع الدول المستهلكة النامية فإن السعر يجب أن يراعى رغبة هذه الدول في النمو دون التعرض لهوات اقتصادية كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط. أما بالنسبة لعلاقتها مع الدول المستهلكة المتقدمة أو الصناعية، فإن السعر يجب أن يتغير بصورة عادلة مع تغيرات أسعار السلع الأخرى، التي تصدرها الدول الصناعية إلى الدول المنتجة للنفط أي يعكس معدلات التضخم وتغيرات أسعار صرف العملات، بالإضافة إلى العدالة في النظام الاقتصادي الدولي وانعكاساته على موازين المدفوعات والتجارة.

(و) الدول المستهلكة

وتختلف الدول المستهلكة في كثير من السمات و الخصائص بحيث تختلف انعكاسات أسعار النفط على اقتصادها وعلى مركزها النسبي بين دول العالم، فالدول المستهلكة النامية تحرص على ألا تؤثر أسعار النفط سلباً على طموحاتها التنموية، أما الدول المستهلكة الصناعية فتحرص على مركزها النسبي بين دول العالم، فمثلاً بريطانيا لا تستورد نفطاً، الولايات المتحدة كانت تستورد نحو نصف احتياجاتها أما الآن أصبحت تصدير جزء لا يستهان به للسوق العالمي خاصة أوروبا كبديل عن الخام الروسى، أما ألمانيا تستورد نصف احتياجاتها، بينما اليابان تستورد كل احتياجاتها من النفط، ولهذا فإن آثار تغير سعر النفط تختلف من دولة إلى أخرى وبالتالي فإن السعر المنخفض يحقق لألمانيا واليابان مزايا اقتصادية ومركزاً تنافسياً مختلفاً في الاقتصاد الدولي بينما تتضرر مصالح بريطانيا ، أما في حالة السعر المرتفع فالأمر عكس ذلك تماماً .

(ي)الشركات النفطية الدولية ([١٤])

بالرغم من تضاؤل دور الشركات النفطية الدولية في الدول المنتجة، إلا أن دور هذه الشركات في السوق العالمية لا يزال كبيراً. فهي بطبيعتها شركات تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، كما أن معظمها ينتمى إلى دول صناعية لها مصالح تختلف عن مصالح الدول التي تعمل بها هذه الشركات. كما أن هذه الشركات تتسم بالتكامل الأفقي و الرأسي، فهي في ذات الوقت التي تعمل فيه في مجال النفط، تبنى مشروعات في صناعة بدائل النفط، كما أنها تعمل في جميع المجالات المرتبطة بمراحل صناعة النفط كالاستكشاف والتنقيب، الاستخراج والتكرير، والنقل، والتسويق ولهذا فإن سعر النفط يختلف باختلاف حجم وطبيعة عمل هذه الشركات ودرجة علاقاتها مع الدول المستهلكة والمنتجة وقدرتها على التفاوض والصياغة القانونية لعقودها، ويتضح عدم وجود سعر اقتصادي بمعزل عن العوامل غير الاقتصادية ولكن هناك تفضيلاً للسعر العادل (سواء في المدى القصير أو الطويل) والمستقر لفترة يمكن التنبؤ بها، والتخطيط خلالها نحو مستقبل أفضل .

([١٤]) عبد المطلب عبد الحميد(دكتور)، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١.

(ل) نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة والفورية للنفط

يقصد بالمضاربة شراء عقد من الخام ليتم تسليمه في وقت لاحق ويتم بيع هذا العقد قبل التسليم واستخدام العائد لشراء عقد آخر بتاريخ تسليم أبعد وهكذا، ومع زيادة الطلب والتعامل في العقود الآجلة فإن سعرها يحرك سعر النفط الحالي، ويعتمد نشاط المضاربة على التوقعات المستقبلية لأسعار النفط، حيث إذا توقع المضاربون زيادة أسعار النفط فإن ذلك يعنى اتجاههم لشراء وتخزين النفط مما يساهم في ارتفاع أسعاره بالفعل وبمعدلات أكبر من المتوقع، والعكس في حالة توقع انخفاض الأسعار (١٥).

خامساً: تنظير علم الاقتصاد لأسواق النفط الخام

١- تعريف مفهوم السوق الاقتصادي

يرتكز مفهوم السوق الاقتصادي Economic market عامة على عدد من المبادئ التي تميزه عن غيره من المصطلحات الأخرى في علم الاقتصاد. وهناك وجهات نظر مختلفة تحاول بصورة أو بأخرى تفسير هذا المصطلح ، وهذا ما جعل من الصعوبة بمكان الاتفاق على تعريف موحد للسوق الاقتصادي، فبعضهم يعتبره نوعاً من عشوائية التعامل الاقتصادي بين الأفراد، بينما يرى فيه آخرون شكلاً من التنظيم التلقائي الذى تقتضيه طبيعة الأشياء وتطور الحياة .فهو يعبر عن استمرارية القوانين الاقتصادية الأساسية الناتجة عن عمليات الإنتاج والاستهلاك(١٦).

فلكل إنسان حاجات يسعى لإشباعها، لذلك يبذل جهده الواعي والهادف لاستغلال عناصر الطبيعة مستخدماً لذلك الأدوات المختلفة للعمل عبر تكوين علاقات اجتماعية مع غيره من أبناء البشر. وهذا ما كان سائداً منذ المجتمعات السابقة لظهور اقتصاد السوق عندما كان الاقتصاد الطبيعي هو الغالب في الحياة الاقتصادية لدى المجتمعات البدائية وفى عهد الرق. لكن وفى مرحلة تالية حقق المنتجون فائضاً اقتصاديا خضع للتبادل في السوق وبرزت بالتالي بدءاً من أواخر عهد النظام الإقطاعي بوادر العلاقات التبادلية النقدية والسلعية والتقسيم الاجتماعي للعمل، حيث يقوم مالك رأس المال بالحصول على قوة

(15) Fawley, B., Juvenal, L., & Petrella, I. (2012). When oil prices jump, is speculation to blame?. Federal Reserve Bank of St. Louis Regional Economist. URL: https://www.stlouisfed.org/~/media/Files/PDFs/publications/pub_assets/pdf/re/2012/b/oil _prices.pdf.

(١٦) خالد فهمي فتحي الخطيب(دكتور)، أثر التغيرات السعرية للطاقة البترولية على معدلات نمو الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، مقدم إلى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة، ٢٠١٦، ص٣.

العمل ووسائل الإنتاج بهدف تبادل منتجاته في السوق بعد تحويلها إلى سلع في ظل قوانين المنافسة الحرة وليحصل على مقصده النهائي المتمثل في الربح، أي العائد النقدي الفائض عن رأس ماله الأساسي الذى بدأ به عملية الإنتاج وبتعبير آخر يمكن تعريف اقتصاد السوق بأنه الاقتصاد الذى يعتمد على حرية الإنتاج والتبادلات الاقتصادية الفردية حسبما تقتضيه بديهيات العلاقات الاجتماعية في السوق ومن دون أي تدخل في تحديد مسار التبادلات والعلاقات. هذا المفهوم تستند إليه بشكل رئيسي كافة النظم الرأسمالية في العالم، علماً بأن ما يسمى باقتصاد السوق يشكل أحياناً جزءاً من النظام الاقتصادي الاشتراكي أو لدى العديد من الأنظمة الاقتصادية للدول النامية التي لا تزال تتخبط بين الأخذ بهذا النظام أو ذاك.

ويرى الكثير من الاقتصاديين أن السوق الاقتصادي هو" التقاء قوى الطلب على سلعة ما مع قوى المعروض منها سواء أكان الالتقاء مباشراً أو غير مباشر (وسطاء، سماسرة وسائل الاتصال السلكية و اللاسلكية، الإنترنت،....الخ).

٢- أنواع وتقسيمات السوق الاقتصادي

تتعدد الأسواق ومسمياتها في عالم الاقتصاد وذلك حسب علاقتها بالعرض والطلب وعدد المنتجين والمستهلكين لسلعة أو خدمة ما في سوق معينة، ويقصد بالسوق المكان الذي يلتقي فيه البائع والمشترى وإن أصبح لا يشترط توفر المكان لكي تتم عملية البيع والشراء في ظل وجود شبكة المعلومات العالمية وظهور التجارة الإلكترونية حيث يمكن لأى شخص أن يشترى أي منتج من أي مكان في العالم وهو في منزله أو مكتبه، وفى الدول المتقدمة أصبحت التجارة الإلكترونية مفضلة لدى العديد من المستهلكين على مستوى الاقتصاد الجزئي.

فعلى مستوى الاقتصاد الكلى فإن الأسواق الاقتصادية يقصد بها السوق في منطقة اقتصادية معينة سواء كانت دولة أو منطقة تجارة حرة أو إقليم محدد.

سوق المنافسة الكاملة (Perfect Competition)

يعد أحد أنواع الأسواق الاقتصادية المتبعة ومن مميزات هذا السوق وجود عدد كبير من المشترين(المستهلكين) والبائعين(المنتجين) للسلعة أو الخدمة وبذلك نضمن عدم تأثير أي مستهلك أو منتج على سعر السلعة في السوق ويكون المنتج في هذه الحالة مستقبلاً للسعر (Price taker) ولا يستطيع أن يؤثر على السعر السائد

في السوق ويسمى السعر السائد في سوق السلعة التنافسي بسعر المنافسة (Competitive price) لأنه السعر الذي يتحدد وفقاً لصراع قوى العرض والطلب وفقاً لسوق المنافسة الكاملة. فالمصانع والشركات التي تعمل في سوق المنافسة تكون منتجاتها متجانسة (Homogenous Goods) أي أن جميع وحدات السلعة أو الخدمة المعنية بالدراسة تكون متماثلة تماماً من ناحية الجودة والكفاءة وأداء الخدمة بغض النظر عن الشركة التي أنتجتها أو البائع الذي تم شراء السلعة منه، وبالتالي فإن منحنى الطلب الفردي على سلعة المنتج يكون لا نهائي المرونة. من مزايا السوق التي تتبنى سياسة المنافسة الكاملة هو حرية دخول السلع والخدمات (Free Entry) بمعنى أنه يمكن لأى منتج جديد الدخول إلى سوق السلعة وإنتاجها وذلك بسبب عدم وجود أي عوائق اقتصادية أو إدارية أو فنية تمنع دخول منتجين جدد إلى ذلك السوق وتستطيع عناصر الإنتاج خاصة رؤوس الاموال أيضاً الانتقال بسهولة ويسر من إنتاج سلعة إلى إنتاج سلعة أخرى، إضافة إلى شفافية المعلومات المطلوبة حول السلعة وسعرها وطريقة إنتاجها والتكاليف المرتبطة بإنتاجها والتقنية والأسلوب المتبع في الإنتاج بصورة تامة (Perfect Information) .

فإذا ما فقد السوق الاقتصادي واحداً أو أكثر من صفات وشروط سوق المنافسة الكاملة، تحول عندئذ إلى **سوق المنافسة غير الكاملة.** والذى بدوره تتحدد أنواعه في واحدة أو أكثر من الأربع التالية(١٧):-

أ. سوق الإحتكار التام أو البحت (Pure Monopoly)

سوق الاحتكار التام يعتبر حالة من حالات سوق المنافسة غير الكاملة، ونعتبر سوق سلعة ما سوق احتكار تام إذا توافرت فيه بعض الشروط وهي وجود منتج أو خدمة أو بائع وحيد في السوق عندها فإن المحتكر هو المنتج أو البائع الوحيد للسلعة أو الخدمة من هنا فإن هذا المحتكر يمثل سوق السلعة أو الخدمة فعندما يقوم بزيادة الكمية المعروضة من السلعة أي زيادة العرض فإن سعر السلعة سوف ينخفض أما عندما يقوم المحتكر بتخفيض الكمية المعروضة أي تقليل العرض فإن سعر السلعة سوف يرتفع في علاقة عكسية بين العرض والطلب والسعر. ويعتبر المحتكر صانعاً للسعر(Price maker) وليس مستقبلاً له (Price Taker) أي هو من يحدد سعر الخدمة أو المنتج ارتفاعا أو انخفاضا حسب رغبته ومصلحته الاقتصادية بغض النظر عن مصالح المستهلكين كما في سوق المنافسة الكاملة علما بأن المحتكر يتمتع أيضاً بقوة احتكاريه (قوة سوقية) أو ما يسمى بالـ (Market Power) حيث تنبع هذه القوة بسبب قدرة المحتكر على التحكم بسعر

(١٧) فرهاد محمد الأهدن (دكتور)، اقتصاديات الطاقة والبترول، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١٣.

السلعة وبما أن لدينا محتكر أو بائع وحيد في السوق فإن منحنى الطلب على سلعة المحتكر هو نفسه منحنى طلب السوق لا يختلفان في شيء، ومن خصائص سوق الاحتكار التام عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر . ومن هنا فإن مرونة الطلب السعرية لسلعة المحتكر مرونة منخفضة جداً ويكون معامل المرونة مقارباً للصفر وفى هذه الحالة توجد دائما عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتكر، عكس سوق المنافسة فان سوق الاحتكار يتميز بوجود عوائق تمنع دخول أي منشأة إلى سوق المحتكر. وتتعدد تلك العوائق ما بين عوائق قانونية كبراءات الاختراع والامتياز وعوائق منع المنافسة وغيرها، أو عوائق حكومية وإدارية أو عوائق إنتاجية تتمثل في كيفية ملكية طريقة الإنتاج أو عناصر الإنتاج أو عوائق تقنية متعلقة بالتكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية ذاتها، وأخيراً العوائق الطبيعية والتي لا دخل للإنسان فيها.

ب. سوق احتكار القلة

وهي السوق الثانية والتي تقع أيضا بين سوق المنافسة الكاملة والاحتكار التام وهي تعتبر أقرب ما يكون إلى سوق الاحتكار التام، حيث يمتاز هذا السوق بوجود عدد قليل من المؤسسات أو الشركات التي تملك حصة كبيرة من السوق وبالتالي يمكن قياس حجم حصة المنظمة في هذا السوق بتقدير حجم المبيعات أو الإنتاج كما هو الحال في منظمة الأوبك. إضافة إلى ذلك فإن السوق يمتاز بوجود المنافسة غير السعرية ووجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق وتعطى هذه الميزة " قوة احتكارية" للمنتجين في هذا السوق وتوجد علاقات متبادلة بينهم وأخيراً يتوفر في هذا السوق حوافز للاتفاق بين المنتجين بعضهم البعض على البيع بسعر معين أو الاتفاق على تقسيم مناطق البيع فيما بينهم.

ج. سوق التمييز الاحتكاري (١٨)

هي تلك السوق التي يقوم فيها المحتكر ببيع نفس السلعة التي تنتج تحت نفس الشروط والظروف في مكانيين (سوقين) مختلفين بعيدين عن بعضهما البعض بسعرين مختلفين. وذلك عندما لا يتمكن العملاء من الانتقال من أحد السوقين إلى الآخر في سهولة ويسر (أي يستحملوا تكاليف نقل ومشقة وإرهاق ...الخ) ويسمى التمييز الاحتكاري أيضاً بمسميات كثيرة منها: التمايز أو التمييز في الأسعار، والأسعار التمييزية أو التمايزية.

(١٨) فرهاد محمد على الأهدن (دكتور) ، اقتصاديات الطاقة والبترول ،مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

د. سوق المنافسة الاحتكارية

يعتبر سوق المنافسة الاحتكارية نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية وهو سوق يكون ما بين سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار التام فهو يجمع في صفاته ما بين السوقين. وهو قريب الشبه من سوق المنافسة الكاملة، حيث أن من صفات هذا السوق وجود عدد كبير نسبياً من المؤسسات الصغيرة، وفى هذه الحالة لا تستطيع أي مؤسسة التأثير وحدها على سعر السوق كما أن السلع تكون متشابهة لكنها غير متجانسة حيث يمكن التفرقة بين السلع بعضها البعض والموجودة في السوق وبالتالي يكون منحنى الطلب الذى يواجه المؤسسة منحدراً من أعلى لأسفل ومن اليسار إلى اليمين ويمتاز أيضا هذا النوع من الأسواق بسهولة الدخول إلى السوق ووجود المنافسة غير السعرية.

أسواق النفط الخام.. وموقعها من أنواع السوق الاقتصادي

ومن خلال استعراض خصائص وطبيعة كل نوع من الأنواع الأربعة السابق عرضها لسوق المنافسة غير الكاملة وبمقارنتها بسمات وطبيعة سوق النفط الخام كمصدر للطاقة يتضح ما يلي: –

١. أن سوق النفط الخام يتمتع بوجود أكثر من شركة (منتج)– تحت مسميات عالمية أو وطنية مختلفة – تسيطر سيطرة شبه تامة على جميع مراحل صناعة النفط وبالتالي لا يمكن أن يكون سوق احتكار بحت.
٢. أن سوق النفط الخام لا يمكن أن يكون سوق منافسة احتكارية يحاول كل منتج فيه أن يوجد فروقاً سواء حقيقية أو وهمية بين منتجاته ومنتجات بقية المتنافسين معه في نفس السوق بما يؤدى في النهاية إلى تحويل جزء أكبر من الطلب عليهم إليه. وذلك لأن مناطق إنتاج واستهلاك البترول في الكرة الأرضية معروفة ومستقرة وبالتالي لن تجدى أي محاولة يقوم بها أي منتج بترولي لإيجاد مثل هذه الفروق لتغير حجم الطلب على منتجاته ولذلك فإن احتمال وجود أي منافسة بين الشركات القليلة المهيمنة على صناعة البترول أمر غير قائم بالمرة وإلا تعرضت مصالحها إلى دمار.

وبالتالي تمتاز أسواق النفط العالمية في ضوء ما تم عرضه بميله نحو حالة من حالات احتكار القلة.

سادساً: النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

أ. نتائج تحليلية

١) هناك عوامل الاقتصادية عديدة تلعب دوراً هاماً من حيث التأثير على سعر النفط الخام العالمي، وأهم تلك العوامل عاملي الطلب والعرض العالميين للنفط الخام وهو ما ينعكس على المخزونات العالمية للنفط الخام سواء بالارتفاع أو بالانخفاض وبالتالي يكون له تأثير على أتجاه سعر النفط الخام العالمي.

٢) إلا أن هناك قلة في ردة فعل التغير الممكن أن تحدث في أسعار النفط الخام العالمي أمام أي تغير يحدث في تلك العوامل الاقتصادية، ويرجع ذلك أولاً وأخيراً لطبيعة سوق احتكار القلة القائمة فكرته على وجود شركة أو أكثر قليلا(قلة) من الشركات العاملة في صناعة النفط هي التي تقوم بدور القائد (Leader) الذى يرسم الحدود الدنيا والعليا لسقوف إنتاج النفط في العالم وبالتالي يمكنه التحكم شبه – إن لم يكن كل – الكامل في أسعار النفط.

ب. نتائج اختبار الفرض

تأكيد صحة الفرض لهذا البحث، وهو الفرض القائل:

" أن سوق النفط الخام العالمي كان وما زال وسيظل سوق حالة احتكار قلة "

فما هو الحل إذن أمام التقلبات المستمرة في أسعار النفط الخام؟ هذا ما ستعرض له الباحثة من خلال توصيات هذا البحث.

ثانياً: التوصيات والمقترحات

لقد مكننا البحث في هذا الموضوع من الوصول إلى بعض التوصيات من أهمها: –

أ. يجب على منظمة الأوبك أن تترك تحديد أسعار النفط لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، مع وضع سعر استرشادي يرتبط بسقف للإنتاج المقرر من كل دولة وليس زيادة الإنتاج أو خفضه من قبل بعض الدول بهدف التحكم فى السعر.

ب. لابد من سعي الدول المنتجة الكبرى خاصة السعودية لتحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً، مما يحافظ على استقرار العائدات النفطية لكل الدول المصدرة للنفط، ويجعلها مؤهلة لوضع الخطط المناسبة لعملية التنمية الاقتصادية لديها من خلال قيام حوار مثمر بين المصدرين والمستوردين للنفط لوضع سياسة وإستراتيجية للمشاركة والتعاون المتوازن بينهم من الناحية الاقتصادية والفنية بهدف تحقيق منافع متبادلة تراعى حاجات الدول في عملية تنمية اقتصاداتها وتأمين تلبية احتياجات الدول الصناعية من الإمدادات البترولية بصفة منتظمة.

ج. ينبغي على منظمة الأوبك إعادة النظر في سياستها الإنتاجية، والعمل على تجسيد التعاون مع غيرها من الدول المصدرة للنفط، وذلك بهدف تعظيم نصيبها من الربح وتفادي الخسائر المستقبلية.

د. يتطلب من دول مجلس التعاون ومنظمة الأوبك أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط، وهذا يؤهلها تفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

هـ. لابد من تبنى سياسات تنموية مصرية قائمة على تنويع مصادر الطاقة والبحث عن بدائل بغية تقليص الاعتماد على النفط.

و. تكثيف الاهتمام بدعم الأبحاث العلمية في مصر لتقليل تكلفة استخدام الطاقات البديلة وزيادة كمية الطاقة المنتجة منها بهدف زيادة كفاءة استغلالها بأرخص التكاليف أي رفع كفاءة التعامل مع المصادر البديلة للطاقة حتى يتسنى الاستخدام الفعال والاقتصادي لهذه المصادر.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

١- بيداء رزاق حسين، أثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٦، جامعة البصرة، العراق،٢٠١٧.

٢- عبد المطلب عبد الحميد(دكتور)، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية ،٢٠١٥.

٣- وحيد خير الدين، أهمية الثروة البترولية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمج خضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣.

٤- صالح تومي و رضوان جمعة، دراسة قياسية وتنبؤية لأسعار النفط العالمية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٨) ، مجلة الباحث ، ٢٠١٧ .

٥- وسام حميد محمود زويد العيساوى، دور النفط في الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٤٨-١٩٧٣م)، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب جامعة القاهرة،٢٠١٢.

٦- خالد فهمى فتحي الخطيب(دكتور)، أثر التغيرات السعرية للطاقة البترولية على معدلات نمو الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، مقدم إلى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة، ٢٠١٦.

٧- فرهاد محمد على الأهدن (دكتور) ، اقتصاديات الطاقة والبترول ،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،٢٠٠٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1) Fawley, B., Juvenal, L., & Petrella, I. (2012). When oil prices jump, is speculation to blame?. Federal Reserve Bank of St. Louis Regional Economist. URL: https://www.stlouisfed.org/~/media/Files/PDFs/publications/pub_assets/pdf/re/2012/b/oil_prices.pdf.

2) Kilian, L. Oil Price Shocks: Causes and Consequences. Research paper, University of Michigan, Department of Economics,2014.

3) Hamilton, J. D. (2011). Historical oil shocks. National Bureau of Economic Research, (No. w16790).

4) Hamilton, J. D. (2009). Causes and Consequences of the Oil Shock of 2007-08. Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, vol. 40, No.1 (Spring).
5) Álvarez, I. A., & Di Nino, V. (2017). The oil market in the age of shale oil. ECB Economic Bulletin, Issue 8 / 2017 – Articles.
6) Rogoff, K. (2016). What's behind the drop in oil prices?. World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2016/03/what-s-behind-the-drop-in-oil-prices/ .
7) BP, Statistical Review of World Energy June 2021.
8) BP, Statistical Review of World Energy June 2015.
9) OPEC, Annual Report 2013.
10) IEA , World Energy Investment outlook,2014
11) OPEC Press release (07 December 2018). The 5th OPEC and non-OPEC.